

تكوين مدربي التربية الخاصة في المدارس الجزائرية قراءة تحليلية لسياسة الدمج التربوي

Training special education teachers in Algerian schools

An analytical reading of the educational integration policy

علان أنيسة

جامعة البليدة 2 لونيبي علي

aanissa945@gmail.com

تاريخ القبول: 2024/06/22

تاريخ الاستلام: 2024/04/13

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية الى تحليل واقع تكوين مدربي التربية الخاصة في إطار اعتماد سياسة الدمج التربوي في المدرسة الجزائرية، وكذا ضرورة التكفل بفئة ذوي الاحتياجات الخاصة الذين يبلغ عددهم حسب الرابطة الجزائرية لحقوق الانسان اكثر 10% من مجموع المجتمع الجزائري. ولهذا كان لزاما على المنظومة التربوية الجزائرية التكفل بالطفل المتمدرس المعاق والاهتمام بإعداد وتكوين المعلم القائم على رعايته وتعليمه ومعرفة مدى تقبله وتجاوبه للتكوين اثناء الخدمة. حيث ننطلق من الافتراض ان التكوين العملي والناجح يعتمد على الكفاءات وخريجي الجامعات الجزائرية ممن لديهم القدرة على تحمل أعباء هذه المهمة الشريفة. لتتوصل في النهاية الى تقديم جملة من النتائج والتوصيات جاءت على شكل تصور استراتيجي للرفي بمستوى التكوين لمعلمي التربية الخاصة.

الكلمات المفتاحية: التكوين - التربية الخاصة - ذوي الاحتياجات الخاصة - الدمج التربوي.

Abstract:

This research paper aims to analyze the reality of the training of special education trainers within the framework of adopting integration policy in the Algerian school. There is also the need to take care of the category of people with special needs, according to the Algerian league for Human Rights, amounts to more 10% of the total Algerian society. This is why it was necessary for the Algerian educational system to pay attention to the disabled schooled child and also to complete the preparation and training of the teacher responsible for his care and education and to know extent of his acceptance and response to in-service training depends on the competencies and graduates of Algerian universities who have the ability to bear the burden of this honorable mission. In the end, we arrive at

presenting a set of results and recommendations that came in the form of strategic vision for improving the level of training for special education teacher.

Key words: Formation – Special Education – People with Special Needs- Educational Integration.

مقدمة :

لا أحد منا يستبعد دور التربية والتعليم كمحور للمسألة الحضارية التي تعكس التوجهات والمضامين السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية. والتي ترسخ أيضا الزامية تطوير التعليم واصلاح برامجه التعليمية وفقا للمستجدات البيداغوجية والعلمية ورغبة في مواكبة التدفق المتسارع للمعارف الذي افرزته الثورة المعلوماتية والتكنولوجية وما أحدثت من تحولات في جميع القطاعات الحيوية. ومن ثم أصبح الإصلاح التربوي من اهم الانشغالات التي اهتم بها صناع القرار للدولة الجزائرية التي اخذت على عاتقها تطوير واستحداث البرامج التعليمية والمقاربات البيداغوجية لصناعة الفعل التربوي التي شرعت فيها منذ الاستقلال الى تلك الإصلاحات العميقة للمنظومة التربوية مع بداية الالفية الثالثة في الموسم الدراسي (2003-2004).

وعليه يكون التفكير الجدي في اعتماد سياسة الإصلاح التربوي يقودنا حتما للحديث عن الدمج التربوي الهادف الى تحقيق فكرة عدم إبقاء الأطفال المعاقين بمعزل عن اقرانهم العاديين داخل النسق التربوي وما يستلزمه من تكوين للمعلمين القائمين على هؤلاء التلاميذ الذي يحتاجون الجهد والوقت الكبيرين اذ ان اعداد الكوادر في ميدان التربية الخاصة اصبح اليوم من القضايا والاهتمامات العميقة الرامية الى تكوين نخبة من المعلمين ذو الكفاءة المهنية والتكامل العلمي والخدماتي والأخلاقي في التعامل مع المتمدرسين من ذوي الاحتياجات الخاصة، وحاولت الجزائر فعليا خوض هذه التجربة على غرار الدول الأجنبية الامر الذي يستوقفنا في البحث والتساؤل عن واقع هذا الادمج ومدى نجاحه من خلال استجواب العديد من الأعضاء الفاعلين في الهيئة التربوية وكذا أولياء الأمور لكلا الفئتين. ومن ثم محاولة تسليط الضوء ضمن هذه الورقة البحثية على واقع هذا التكوين الذي يتلقاه معلموا الأقسام المدمجة والخاصة؟ وما هي اهم المشكلات البيداغوجية التي تعترض هذا المسار التكويني؟ وما هو الهدف من اعتماد سياسة المرافقة داخل القسم المدمج أو الخاص في المدرسة الجزائرية؟

أولاً: تحديد البعد المفاهيمي للمفاهيم الواردة في المقال:

1 التكوين:

التي يقابلها بالإنجليزي Formation وتدل على مجموع العمليات التي تسمح للأفراد والجماعات بالتنفيذ المتقن اثناء الأداء الوظيفي قصد تحقيق الأهداف المسطرة¹، ويكون التكوين هنا بمثابة التهيئة الوظيفية التي تؤهل المعلم لان يكون مستعدا نفسيا واجتماعيا الى تحمل مسؤولية الأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة والاشراف على تلقينهم وامدادهم بالمهارات اللازمة والمعارف والمكتسبات التي تحقق لهم الاستقلال الذاتي والقيام بواجبات الحياة اليومية بالاعتماد على انفسهم والتكيف الاجتماعي وتؤهلهم لبلوغ الحياة المهنية بثقة ونجاح .

فتكوين معلم التربية الخاصة من شأنه ان يساعد الطفل المعاق على تحسين قدراته وانجازاته وتحصيله في المجالات الجسمية والعقلية ذات القصور وظيفي. ويكون هذا المعلم - المدرب على دراية بأهداف التربية الخاصة وكيفيات التعامل مع الفئات المختلفة حسب نوع الإعاقة وشدتها مثل معلموا الصم البكم، مدرسو صعوبات التعلم والمكفوفين والمتفوقين، ويكون التكوين في شكل دورات تأهيلية مدروسة ومخطط لها حسب اعداد الأطفال وأنواع اعاقاتهم والتركيز على تنفيذ البرنامج التعليمي لهم بشكل دقيق ومتزامن مع دورات المتابعة والتقييم والاشراف وكذا التدخل العلاجي والاستشاري لبعض الحالات التي تتطلب المساعدة داخل اقسام الدمج أو الأقسام الخاصة .الى جانب احتكاكهم بأولياء الأمور وكل الاخصائيين في الصحة النفسية والعقلية ومسؤولي الهيئات والمنظمات والجمعيات التي تهتم بالمعاقين وتحسين ظروف تدرسهم وحياتهم لاجتماعية بشكل عام .

وتعتبر الدولة الجزائرية -على غرار دول العالم -اهتمت بتكوين الأساتذة والمؤطرين لضمان التكفل النوعي للتلاميذ من ذوي الاحتياجات الخاصة وذلك في إطار تحسين جودة الخدمة التعليمية والولوج التدريجي الى الاحترافية ورفع مستوى الأداء سواء للإداريين (مدراء المؤسسات التعليمية) أو بيداغوجيين (أساتذة القطاع والمفتشين التربويين) القائمين على شؤون التلاميذ من ذوي الاحتياجات الخاصة ويكون ذلك بتنظيم الدورات التكوينية التي تنظمها كل من قطاع التربية الوطنية والتضامن الوطني والاسرة والصحة والسكان²، كما نص نفس المنشور الوزاري على استراتيجيات العمل التنسيق بين مفتشي القطاع التربوي وأولئك المفتشين التابعين لقطاع التضامن الوطني قصد وضع برنامج للزيارات الميدانية التوجيهية والتكوينية والتدريبية لفائدة المعلمين والأساتذة في الأقسام الخاصة والدمجة .

2 التربية الخاصة: Special Education

أخذ هذا المفهوم اهتمام العديد من التوجهات البحثية فالبعض ينظر إليها من زاوية قانونية على اعتبار الحقوق المدرسية وتشريعات القوانين الخاصة بالأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة داخل النسق التربوي، وهناك اتجاه آخر ينظر إليها كجزء من النظام التعليمي وما يحتويه من برامج مكيفة وترتيبات المرافقة البيداغوجية وتأطير المدربين المختصين. كما نجد الاتجاه الثالث الذي يجعل منها ثمارا للحركة الاجتماعية وما أثمرته من حقوق مدنية تعكس التحولات المجتمعية والسلوكيات الأخلاقية نحو مفهوم الإعاقة بشكل عام. ومادام جوهر التربية الخاصة هو التعليم تكون بذلك: "مجموع البرامج التربوية المتخصصة التي تقدم للأطفال الغير العاديين بهدف مساعدتهم في تنمية قدراتهم الى اقصى مستوى ممكن، إضافة الى مساعدتهم في تحقيق ذواتهم وعلى التكيف".³

وهي تعني أيضا الإجراءات والعمليات التربوية الموجهة للأفراد من فئات المعوقين حسب تصنيفات الإعاقة ومستوى صعوبة التكيف الاجتماعي لهذه الفئة⁴، لتشمل بذلك التربية الخاصة كل البرامج التعليمية المتخصصة والتي تتناسب والقدرات التي يملكها المتدربون من ذوي الاحتياجات الخاصة والتي تساهم في تنمية قدراتهم وتحقيق تكيفهم الاجتماعي ضمن البيئة التعليمية والاجتماعية والمهنية. وهي بذلك ليست فقط طرائق تربوية متخصصة أو مناهج مكيفة بقدر ما تتضمن تشكيل فرد ذو مناعة اجتماعية يشارك في فعاليات التنمية المستدامة في جميع القطاعات من دون حرج، استبعاد أو شفقة وله الحق الكامل في التعليم والتقدير والاحترام والمشاركة الفعلية لإثبات الذات.

وبالتالي تقوم التربية الخاصة على توفير النشاطات التالية⁵:

- التعليم المتخصص والذي يأخذ في الحسبان التقييم النمائي للتلميذ والمناهج المتطورة والوسائل التعليمية المتخصصة وكذا بناء الاستراتيجيات التعليمية الملائمة وقدرات التلاميذ من ذوي الاحتياجات الخاصة.

-العلاج الذي يشمل (المرافقة الطبية الطبيعية - الوظيفية - النفسية -الاسرية - القياس السمعي البصري والخدمات الاجتماعية وغيرها..)

-التركيز على النشاطات التربوية النمائية التي تهدف الى تطوير القدرات الحركية واللغوية والمهارات الاجتماعية التواصلية وأيضاً المكتسبات المعرفية الإدراكية وخصوصاً تنمية مهارات الاعتماد الذاتي لدى الطفل والمعاق.

وممارسة هذه النشاطات اليومية مع التلاميذ من ذوي الاحتياجات الخاصة يحتاج الى معلم متدرب ومتمرن لمثل هذه الوضعيات التعليمية والنشاطات المتخصصة عبر اعتماد برنامج تدريب يشمل كل جوانب الإعاقة ومستوياتها وطرائق التعامل معها وفقا لخطة زمنية محكمة ومضبوطة الأهداف.

3 الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة:

يقصد به كل طفل يسجل قصورا واضحا في الأداء العقلي أو التعليمي أو الاجتماعي أو الانفعالي السلوكي أو الجسمي الحركي بحيث يحتاج الى نوع من الخدمات والرعاية والمتابعة والتأهيل مقارنة بالطفل العادي⁶. وتجدر الإشارة الى ان هؤلاء الأطفال تزداد حاجتهم الى خدمات وبرامج التربية الخاصة عندما يبلغون السن القانونية للتمدرس حيث يسجلون عجزا في أداء نشاط ذاتي أو اجتماعي -تعليمي كما يلاحظ عليهم صعوبة في الإدراك والفهم والانتباه والكلام وعدم التركيز وفقدان القدرة على التواصل الطبيعي مع المعلم داخل الصف.. مم يستوجب تشخيص مبدئي لهم لمعرفة أنواع المتطلبات التعليمية والتربوية الواجب توفيرها لهم داخل بيئات التعلم أو الصفوف المدمجة أو الأقسام الخاصة.

4 الدمج التربوي:

يقصد بالدمج كل عملية اشراك التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة مع زملائهم العاديين حيث تتم هذه المشاركة في الزمان والمكان والأنشطة البيداغوجية وفقا لخطة مبرمجة تتسم بتسطير جملة من الأهداف التعليمية اقترت بها التربية الخاصة. فالدمج التربوي أيضا نوع مبدأ تكافئ الفرص بين جميع الأطفال مم هم في السن القانونية للتمدرس وبذلك تحقيق للتكامل الاجتماعي والتعليمي بين كل فئات الأطفال دون أدنى استثناء.

ان هذا المصطلح يشير الى احتواء التلاميذ من ذوي الاحتياجات الخاصة في فصول أو مدارس التعليم النظامي مع اقرانهم العاديين بغض النظر عن مؤشرات الذكاء والموهبة والمستوى الاجتماعي والاقتصادي لهؤلاء التلاميذ، الى جانب ان هذه العملية تعد بمثابة توعية للمجتمع بضرورة الاهتمام بمتطلبات ذوي الاحتياجات الخاصة وحقهم المشروع في التعليم على غرار باقي الأطفال. بعدما كانت الإعاقة سببا في رفضهم الاجتماعي واستبعادهم بالإلزامية الدخول الى المراكز الخاصة.

وتجدر الإشارة هنا الى ان سياسة الدمج التربوي التي اعتمدتها وزارة التربية الوطنية ليست فقط مراسيم تشريعية وقوانين كمحاولة لتحقيق المضمون الفعلي من التحاق هؤلاء التلاميذ من ذوي الاحتياجات الخاصة بالمدارس. بل ان الامر يتطلب اعداد استراتيجيات محكمة وفقا

لخطى مدروسة مسبقا. وذلك من خلال البحوث والجولات الاستطلاعية المسبقة التي تكشف واقع الأقسام الدراسية من حيث الاكتظاظ والتأطير والتجهيزات المدرسية ومختلف المرافق التي لا تتماشى ابدا وادراج هذه السياسة بالشكل العشوائي والسابق لأوانه.

ومن جملة التحضيرات الأولية التي تسبق التطبيق الميداني لهذه السياسة نذكر ما يلي:
أولاً: ضرورة اجراء الجرد الكامل لإحصاء التلاميذ من ذوي الاحتياجات الخاصة حسب كل بلدية وضبط القوائم وفقا للتشخيص الطبي الصارم والصحيح مع التعاون وأولياء الأمور لكي يقدوا المعطيات اللازمة عن هؤلاء الأطفال. ومن ثم تحضير المدارس والاقسام المناسبة والتجهيز اللازم ولو بخطوات بسيطة وعينات مصغرة بدلا من التعميم العشوائي.

ثانياً: الاستناد الى الدراسات الحديثة حول الدمج التربوي والتجارب العربية والعالمية في هذا المجال وذلك طبعا لن يكون الا بإسناد الامر الى ذوي الاختصاص والدراية بأمور التربية الخاصة كالباحثين الجامعيين وخريجي الجامعات الجزائرية في ذات الاختصاص أو في تخصصات متقاربة كعلم الاجتماع التربية وعلم النفس المدرسي والتربية الخاصة.

ثالثاً: وتعد هذه أبرز نقطة حيث ان الاستعداد المادي بتوفير التجهيز المناسب والمتخصص لذوي الاحتياجات الخاصة وكذا مختلف الوسائل التقنية التعليمية، الى جانب الاهتمام بالإطعام الصحي الذي يشرف عليه خبراء التغذية للاعتناء بصحة الطفل المتمدرس العادي والمعاق (وكذا متطلبات النقل المدرسي والإسكان التعليمي لبعض التلاميذ ممن يحتاجون الدعم التربوي لمواصلة التعليم -تعد من ضرورات التفكير الجدي في اعتماد سياسة الدمج التربوي على أسس صحيحة وبصورة جدية لا يشوبها العمل الارتجالي أو العشوائي.

رابعاً: ان التفكير في نجاح سياسة الدمج التربوي من دون توفير العدد اللازم من المعلمين الكفاء ذوي الاختصاص في التربية الخاصة أو ما يقاربها هو امر مستبعد. ذلك ان تكوين المعلمين القادرين على مساعدة هؤلاء التلاميذ يشجع على الاستثمار الناجح في مثل هذه الموارد البشرية التي تحتاج الى عناية وتكفل جيد قصد تمكينهم الاجتماعي.

خامساً: اختيار التلاميذ من ذوي الاحتياجات الخاصة من نفس المناطق السكنية التي تتوفر فيها اقسام الدمج التربوي تجنباً لصعوبة التنقل وحرصاً على تكيفه الاجتماعي مع ابناء منطقته وما تحتويه من نسيج عمراني وبعد ثقافي واجتماعي وتعاون مع أولياء الأمور في ذلك. والحرص كذلك على اختيار التلاميذ ممن لا يعانون من الاعاقات المزدوجة أو الثلاثية (إعاقة ذهنية وحسية وحركية) لأنه بذلك يكون غير قادر على التجاوب مع اقرانه وغير مؤهل لان يعتمد على نفسه من خلال اكتسابه للمهارات الذاتية

ثانيا: الاتجاهات التعليمية في اعداد معلمي الخاصة:

لا شك ان الفلسفة التربوية التي تقوم عليها التربية الخاصة تستند الى جملة الاتجاهات الفكرية والمواقف الرائدة في المجال التربوي حتى تتمكن من توفير البرامج والخدمات التعليمية والتأهيلية للمتمدرسين من ذوي الاحتياجات الخاصة وفي ذلك أيضا الحرص على توفير الدعم النفسي والتكوين البيداغوجي الأنسب للمعلمين لإنشاء الصفوف التعليمية المتخصصة والمدمجة والتي تعكس الهياكل والتحضيرات والدعائم اللوجستية التي وفرها القطاع لتحقيق التكوين الصارم والمحترف لهؤلاء المعلمين.

وسوف نستعرض الان أبرز هذه الاتجاهات الفكرية المفسرة للتكوين:

1 التكوين والتدريب المبني على الكفايات التربوية: لا شك ان تكوين معلمي التربية الخاصة أصبح اليوم تبعا لامتلاك المعلومات والمهارات والقدرات المعرفية المطلوبة والتي تتماشى وروح العصر التكنولوجية وما افرزته من تقسيم للتعليم الى كفايات محددة يتم التدريب عليها واتقانها ومن ثم الانتقال الى كفايات جديدة. تقيم عبرها مختلف مدخلات النسق التربوي وعملياته ومخرجاته وهذا ما استوجب ان يكون معلم التربية الخاصة ملما بكفايات تربوية ومهارات بيداغوجية ليكون ناجحا في التعامل مع التلاميذ من ذوي الاحتياجات الخاصة. وعلى هذا الأساس يتكون الاتجاه الفكري هذا من العناصر التالية: المدخلات: جميع عناصر النظام التعليمي بم في ذلك برامج التكوين وتسطير الأهداف ومحتوى البرامج وأساليب التدريس البيداغوجية.

العمليات: مجموع العمليات والأنشطة والتفاعلات بين المعلم والتلاميذ.
المخرجات: ويقصد بها النتائج النهائية التي توصل الى اعداد المعلم الكفؤ.
التغذية الراجعة: وتضم مكونات برنامج التكوين الذي اعتمد عمليا مع المعلم وتحليل مخرجات التعلم التي تم الحصول اليها في ضوء الأهداف المسطرة.⁷

2 التكوين المبني على مفهوم الدمج بين التربية العامة والخاصة: ان مرحلة تكوين معلمي التربية الخاصة تخطت اليوم التعامل مع التلاميذ من ذوي الاحتياجات الخاصة فقط ضمن الأقسام المتخصصة والمدارس الخاصة وانما الهدف الأسمى هو تزويد المعلم بمهارات التعليم ضمن وضعيات مختلفة مثل تحقيق النشاط المدرسي المدمج وتهيئة الأطفال المعاقين للالتحاق بالصفوف العادية.

3 التكوين المبني على عدم التصنيف للفئات ذوي الاحتياجات الخاصة: ان تكوين المعلم واعداده البيداغوجي للتعامل مع هذه الفئات المتمدرسة الخاصة يتطلب الالمام مختلف الفئات

المعاقرة دون الحرص على التركيز على فئة محددة فقط. وهو ما يعرف بالتدريب الغير تصنيفي والذي يسمح بتجاوز عقبات الاختلاف بين الفئات من خلال أوجه التشابه التي يشترك فيها معظم الأطفال المعاقين وعليه يتم تكوين المعلم وتدريبه على أساس اتقان التعامل مع كل فئات التربية الخاصة.

ثالثا: أهمية تكوين معلمي التربية الخاصة:

على اعتبار ان المعلم لذوي الاحتياجات الخاصة له دور فعال في تصميم حركية الدرس ومن ثم الاشراف على تدريب الطفل وتلقينه مختلف المهارات الحياتية والمعرفية التي يحتاجها في تطوير نفسه والاعتماد على ذاته.. فان الركن الرئيسي الذي يحقق هذا الهدف النبيل هو التكوين الجدي والدؤوب للمعلم والعمل على امداده بمختلف الوسائل والتجهيزات التي تسهل عليه المهام البيداغوجية والتعليمية.

وحرصا على توجيه الإصلاح التربوي نحو سياسات الدمج وأيضا الحرص على رفع كفاءة العملية التعليمية والتربوية لذوي الاحتياجات الخاصة، فان المعلم المكلف بالصفوف الخاصة و صفوف الدمج التربوي لابد ان يكون على مستوى عالي من الكفاية المهنية والتكامل الأخلاقي والإنساني الذي يتماشى وادائه الفعلي الذي يعتبر جزءا من المعايير المهنية المتفق عليها ضمن الفلسفة التربوية عموما.

وهذا ما حصل فعليا في معظم المدارس العالمية التي تعنى بالتربية الخاصة اذ أصبحت عملية تكوين المعلم واعداده وتدريبه المستمر والدوري حتمية لا مفر منها بل هي من الأولويات في تطوير الفكر التربوي وتحسين مخرجات النسق التعليمي والمشاركة في التنمية المستدامة عن طريق الاعداد الكفو للمتمدرس من ذوي الاحتياجات الخاصة حتى لا يكون عبئا على أسرته أو مجتمعه بحصوله على فرص التمكين الاجتماعي التعليمي والمهني وتحقيق استقلاليتة المادية والشخصية.

رابعا: إلزامية تكوين المعلمين ومحاورة في المدرسة الجزائرية:

لقد جاء المنشور الوزاري رقم 121 المؤرخ في 2014 الصادر عن مديرية التكوين التابعة لوزارة التربية الوطنية نموذج موحد لطرائق العمل المنهجي في اعداد المخطط التكويني لكل المعلمين في المستويات التعليمية والذي يستند على المعايير التالية:

- ضبط التقدير المالي لكل عملية تكوين.
- ضبط الأساليب والوسائل البيداغوجية المعتمدة اثناء فترة التكوين.
- انتقاء المؤطرين والقائمين على التكوين.

- انتقاء الجمهور المستهدف وتقدير مستوياتهم القبلية والبعدية.
- اعداد التقارير الميدانية حول الاحتياجات التكوينية للمعلمين قبل الشروع في تكوينهم.
- وحسب القانون التوجيهي الصادر عن مديرية التربية الوطنية جاء القانون رقم 04-04-المؤرخ في 2008/1/23 فانه يستوجب على كل أصناف المستخدمين الخضوع الى التكوين المستمر طوال مدة المسار المهني وذلك بهدف تحسين المستوى الادائي وتجديد المعارف للارتقاء بمستوى المعلمين في جميع الاطوار وبالأخص معلمي الأقسام الخاصة والمدمجة بم يتماشى وروح العصر التي فرضت اعتماد التكنولوجيا والتعليم عن بعد الامر الذي يتطلب إعادة النظر في التأطير الكفؤ للمعلمين.
- وبخصوص الأقسام الخاصة والمدمجة التي فتحت لصالح التلاميذ من ذوي الاحتياجات الخاصة فان تأطير الأقسام يتم عبر تعيين معلمين من طرف قطاع التضامن الوطني وكذا مديرية النشاط الاجتماعي ويمارس هؤلاء المؤطرين مهامهم وتكوينهم تحت سلطة مدير المؤسسة التعليمية ويخضعون للنظام الداخلي لهذه الأخيرة.
- وعلى إثر ذلك يقوم مدير النشاط الاجتماعي والتضامن بتوفير المناصب المالية المفتوحة بعنوان سنة 2019 وتدعم هذه العملية باستغلال أجهزة التشغيل المؤقت.
- كما وفرت المؤسسات التعليمية المستقبلية لتلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة (القسم الخاص) قاعة بيداغوجية ملائمة تتوفر على الوسائل والتجهيزات الضرورية على غرار الأقسام العادية ويتعين على مدراء تلك المؤسسات التربوية تسجيل القسم الخاص عبر الأرضية الرقمية لقطاع التربية الوطنية وتتولى مديرية النشاط الاجتماعي والتضامن توفير الوسائل البيداغوجية والتجهيز المتخصص لكل إعاقاة مع ضمان عملية الجرد والصيانة- المنشور الوزاري رقم 01- المؤرخ في 03 سبتمبر 2019 والمتضمن الترتيبات المتعلقة بتمدرس الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة وتكوينهم.
- اما عن محاور التكوين الموجهة لفئة المعلمين عموما حسب المخطط التكويني الوطني 2020/2017 فقد جاء في المنشور الوزاري رقم 05/5.2.0/356 والمنشور رقم 884 المؤرخ في 30 ماي 2017 بمضاعفة عمليات وساعات التكوين المبرمج والمزمع إنجازه على مستوى التراب الوطني أو الجهوي فقد شمل هذا المخطط التكويني المحاور التالية:
- مادة تكوينية متخصصة بتطوير مهارات التحكم في تكنولوجيا الاعلام والاتصال.
- مادة تكوينية للتكفل الجيد بذوي الاحتياجات الخاصة.
- مادة تكوينية حول كفايات ريادة المشاريع.

- مواضيع التحكم في تلقين ومعالجة الوضعيات التعليمية.

خامسا: عناصر تحديد الاحتياجات التكوينية للمعلم:

قبل الشروع في الحديث عن أنواع التكوين الموجهة لفائدة معلمي القطاع التربوي عموما والتربية الخاصة بالتحديد كان لزاما التطرق الى اهم مكونات ومصادر بناء المخطط التكويني بم يتمشى وتقدير الاحتياجات للمعلمين قبل الشروع في عملية التكوين. وهذه العملية هي بمثابة التشخيص المبدئي الذي يحدد على أساسه احتياجات المعلم الى نوع معين من المعارف والمهارات والاتجاهات التربوية لتحسين أدائه المهني وواجبه البيداغوجي اتجاه التلاميذ العاديين أو ذوي الاحتياجات الخاصة. ومن جملة هذه العناصر يلي:

- الملاحظة كتقنية داخل القسم لإعطاء الملح التصوري لأدائه الفعلي وقدرته على التحكم في الصف وحل المشكلات الطارئة والتعامل مع المواقف الحرجة وتنظيم الوقت. الخ
- المقابلة الشخصية في شكل رسمي أو غير رسمي قصد التقرب من المعلم ومعرفة جوانب انشغالاته بخصوص البرنامج التعليمي والافصاح عن مواطن ضعفه والنقاط العالقة والمبهمة وهو في حاجة فعلية الى دخول التكوين للتمكن من بلوغ الهدف.
- الاستشارات والتوجيهات من قبل الخبراء وتربية ومستشاري التربية والتكوين وخصائي التربية الخاصة الذين هم على دراية واسعة بالمتطلبات التربوية لذوي الاحتياجات الخاصة وكذا المتحكمين في معايير بناء نموذج التكوين الموجه لتعليم التلاميذ الصم والبكم والمتخلفين ذهنيا وكذا أصحاب الاعاقات الحركية.
- إجراءات ميدانية تتم على شكل اختبار أو تطبيق عملي لتحديد مواطن الضعف عند المعلم وتحويل نتائجها الى مقترحات مبرمجة وتصاميم تدريسية لتكوين المعلمين.

سادسا: أنواع التكوين المعتمدة لمعلمي المدرسة الجزائرية:

يمكن ان تقسم فروع التكوين حسب الهدف الى الأنواع التالية:

1 التكوين المبني على أساس العملية الاتصالية: ويكون في شكل:

1.1 التكوين المباشر: يتم بناء لقاءات وورشات عمل ودورات وزيارات ميدانية بين الكوادر القائمة على التكوين وفئات المعلمين في طور التكوين.

2.1 التكوين الغير المباشر: يكون عن بعد باستخدام الشبكة والاقمار الصناعية لتلقي المعلومات في شكل حلقات فيديو أو تسجيلات صوتية ترسل عبر مواقع الوزارة الى مكاتب ولائية لاستقبال المادة العلمية وتوزيعها على المعلمين. حيث لا يشترط الحضور الزمكاني.

2 لتكوين المبني على أساس المدة الزمنية:

1.2 **التكوين القبلي:** يقصد به قبل دخول المعلم الى ميدان التدريس، ويوضح الدكتور رابح تركي انه تكوين نظري اولي يكون قبل الالتحاق بالوظيفة، يهدف الى تحسين مستوى المعلم ورفع نوعية اعداده للمهام البيداغوجية والتعليمية⁸. وحسب المرسوم التنفيذي رقم 04-343 المؤرخ في 4 نوفمبر 2004 جاء فيه ضرورة إعادة تجهيز المعاهد وتحديد شروط الالتحاق بقاعات التكوين للمعلمين وبدأت اول دفعة في جانفي 2004 وليتم الوضع حتى سنة 2009 حيث أصبح التوظيف في كل الاطوار التعليمية على أساس الشهادة من احدى هذه المعاهد.

2.2 **التكوين اثناء الخدمة:** يكون هذا النوع من التكوين بعد التحاق المعلم بمهنته عن طريق بناء سيورة أساسية مخطط لها بهدف تحقيق التكوين المستمر للمعلم حيث سيتواصل على هذا المنوال طيلة عمله في التدريس وذلك لإعادة تأهيله المهني وحصوله على درجات الترقية حسب الاستحقاق وأيضا والاهم تزويده بمادة معرفية مستحدثة ومتزامنة والإصلاح التربوي الذي يواكب عصر الثورة المعلوماتية والاتصالية. وهو أيضا عملية تبدأ من بداية ترسيم الأستاذ حتى نهاية تقاعده، يهدف الى تجديد الخبرة وتزويده بالمعلومات الكافية مرورا بتصميم البرامج والمتمدرسين لتحديد المخرجات.⁹

3 التكوين المبني على أساس الموقع المكاني:

1.3 **التكوين الداخلي:** يتم داخل المؤسسة التعليمية بحضور الإطار المكلف لإقامة الندوات العلمية والمحاضرات والزيارات الصفية.

2.3 **التكوين الخارجي:** يقصد به انتقال المعلم الى مراكز التكوين كالمعاهد والجامعات والتي قد تكون خارج ولاية اقامته في الكثير من الأحيان.

سابعا: معايير تصميم استراتيجية التدريس لذوي الاحتياجات الخاصة في المدارس الجزائرية:

وفي هذا الإطار لابد من الإشارة هنا الى النموذج التكويني لمعلم التربية الخاصة وفقا للمخطط المتناسب والبرنامج التدريبي المقترح من وزارة التربية الوطنية في ضوء الواقع العملي لسياسة الدمج التربوي وكذا فتح الأقسام الخاصة .حيث نص المنشور الوزاري المشترك رقم 01 والمؤرخ في الثالث من سبتمبر 2019 المتضمن تذكيرا بالتدابير والترتيبات المتعلقة بتمدرس الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة حيث يتم التكفل في القسم الخاص بالإعاقة الحسية البصرية والسمعية والاعاقة الذهنية الخفيفة بم فيها التريزوميا 21 واضطراب التوحد الطفيف على ان يتكون القسم

الخاص فقط من التلاميذ المعاقين من مستوى تعليمي واحد وأيضا ان يتحدد عدد هؤلاء التلاميذ من 8 الى 12 تلميذ كحد اقصى للأطفال المعوقين اعاقات حسية ،وبين 6 الى 10 أطفال فقط ذوي الاعاقات الذهنية الخفيفة .

كما يتعين على مدراء المؤسسات التعليمية تعزيز برامج الاستفادة من الخدمات المدرسية للمتمدرسين ذوي الاحتياجات الخاصة من الامتيازات التالية: المنحة المدرسية والمحافظ في إطار التضامن الوطني وأيضا الوجبات الغذائية المتوازنة على مستوى المؤسسات التربوية والتعليم الخاص وأيضا خدمات النقل المدرسي والرعاية الصحية في إطار الصحة المدرسية والتحسيس أيضا من مخاطر الامراض والآفات الاجتماعية في المحيط المدرسي الى جانب الايواء في المؤسسات المتخصصة التابعة للتضامن الوطني. ووفقا للقرار الوزاري المشترك المادة 15 الصادر في 13 مارس 2014 فانه بموجبه يتمتع الطفل ذوي الاحتياجات الخاصة على الحقوق التالية: الشهادة المدرسية على غرار التلاميذ العاديين، الكتاب المدرسي ومنحة التمدريس حسب النظام المعمول به، الاستراحة المدرسية في نفس الفضاء المدرسي والاستفادة من الاطعام والنقل المدرسي والمشاركة في معظم النشاطات الترفيهية والثقافية والرياضية التي تنظم داخل الفضاء المدرسي.

كما يقوم مدير النشاط الاجتماعي والتضامن للولاية باتخاذ كل الإجراءات اللازمة من اجل فتح مناصب مالية للمؤطرين بناءا على تسطير ميزانية التسيير قبل كل موسم الدخول المدرسي.¹⁰ وفيم يتعلق باستراتيجية التدريس فالأمر لايزال غير واضح المعالم ويسير وفق منهجية غير واضحة، من خلال اعتماد الكتاب المدرسي الذي يستخدمه التلاميذ الاسوياء ،مع تحيين لبعض العناصر والمحاو من قبل معلم اللغة العربية -بالنسبة للقسم المدمج - والملاحظات الميدانية كشفت صعوبات التكيف لدى بعض التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة لاسيما ذوي الاعاقات الذهنية الخفيفة وأيضا الأطفال المكفوفين وضعاف البصر وحتى أصحاب الاعاقات السمعية حيث يتطلبون مناهج متخصصة ووسائل بيداغوجية اكثر تلائما وتماشيا واعاقاتهم متفاوتة الدرجة والنوع ،ومن هذه المصادر التي يجب توفرها نذكر :غرفة المصادر ،الخدمة الاستشارية ،المكتبة المتنقلة، الخرائط الضوئية، أجهزة البراي، أجهزة السمع المتخصصة، وكل الوسائل التكنولوجية المعتمدة في التعليم لذوي الاحتياجات الخاصة .

ولان اهتمام المنظومة التربوية كان ساعيا الى احداث النقلة النوعية في القطاع فان الحرص على تدعيم التكوين بستة أوجه هي: التكوين البيداغوجي التحضيري - التكوين الإضافي ما قبل الترقية - التكوين قبل التعيين في الرتبة الأستاذ - التكوين المتخصص - التكوين اثناء الخدمة

- التكوين عن بعد. وعليه عمدت الوزارة الى تحسين تأهيل المعلمين والأساتذة ضمن مخطط ثلاثي السنوات ينقسم فيه المتكونين حسب التخصص وحسب المواضيع على تضاعف محتويات كل تكوي لفائدة جميع موظفي القطاع.¹¹

ثامنا: واقع تكوين معلمي ذوي الاحتياجات الخاصة في المدرسة الجزائرية:

ان المنتبع والناقد لجهود الدولة الجزائرية إزاء ذوي الاحتياجات الخاصة في مجال التربية والتعليم والتكوين المهني يجد انتعاشا كبيرا لهذه العملية لم لها من بعد استراتيجي في تحقيق التوازن النفسي للشخص المعني والحرص على العدالة الاجتماعية لهذه الفئة واستنادا الى ما افرزته المنظومة التشريعية الخاصة بالمعوق ولاسيما القانون 09/02 الصادر بتاريخ 08 ماي 2002 والمتعلق بترقية وحماية الأشخاص المعاقين نجد ان هذا الجانب حظي باهتمام حكومي كبير من ناحية التأطير النظري والبعد التربوي الا ان الواقع يوحي بوجود خلل في عمليات الدمج التربوي والمنحى التكويني للمعلمين في غياب واضح لترجمة اهداف الدولة الجزائرية في تجسيد البرامج العملية ذات المستوى القاعدي.¹²

ومن خلال بعض الخرجات الميدانية لتتبع حيثيات النظام التكويني لمعلمي التربية الخاصة تبين لنا ما يلي: غياب كلي للمعدات والوسائل التعليمية الضرورية على التدريب اثناء الخدمة للمعلمين وكل ما هو موجود يتم في شكل محاضرات وندوات وايام تكوينية ذات البعد النظري فقط.

كما ان البرنامج التكويني المقدم لهؤلاء المعلمين غير واضح بسبب انه لم يعرض على لجنة تقييم تحدد جوانب النقص والهفوات الموجودة فيه. وبالتالي صعوبة تقييم المتكونين من الأساتذة والمعلمين.

كما تم ملاحظة ان معظم المعلمين في الطور الابتدائي ممن يشرفون على الأقسام المدمجة أو الخاصة هم حديثي التوظيف لا يملكون ادنى معرفة في التعامل مع الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة وليس لديهم خبرة واسعة بأنواع الاعاقات واحتياجاتهم التربوية. اما عن المعلمين القدامى فان معظمهم غير متحمس لفكرة التكوين ولديهم شعور بالتعب والقلق من وجود هؤلاء التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة ضمن الصفوف التي يشرفون على تعليمها وذلك بسبب عدم قدرتهم على إدارة الصف المكتظ بالتلاميذ وتشتتهم بين التعليم والرعاية والاشراف التربوي والخدمة الصحية لكلا الفئتين .

وبالنظر الى ظروف التمدرس في العديد من المدارس التي تتميز بعدم قدرة المعلم على التحكم في الاعداد الكبيرة داخل الصف الواحد (في بعض المناطق تفوق الأربعين تلميذا) زيادة على الفروق الفردية بين التلاميذ العاديين وعلى المعلم التعامل البيداغوجي وفقا لهذا الاختلاف في قدرات التلاميذ الذهنية والمعرفية فان اهتمامه بهذه الشريحة من ذوي الاحتياجات الخاصة تزيد من اقبال كاهله وترغمه على ان يظلم احدى الفئتين لعدم تمكنه الوظيفي من اتقان مهارات التواصل الخاصة بالمعاقين ولا طرائق التدريس الفعالة لهم .والتكوين في هذه الظروف هو إضاعة للوقت والجهد لا غير .

دون ان ننسى ذكر بعض العراقيل الميدانية والتي شكلت عقبة امام التعليم النوعي لهذه الفئة نذكر منها غياب التشخيص الطبي الدقيق للتلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة والذي يتحدد على اثره أنواع الاحتياجات ونوع الصف وتخصص المعلم الكفو والانسب له .مع عدم تنشيط لجنة المتابعة للصحة المدرسية في تشخيص كل حالة على حدى .

غياب الوعي المجتمعي ورفض الاولياء سياسة الدمج خوفا على الأطفال العاديين م التشتت في ظل عدم ملائمة المضامين المنهاج التعليمي وخصوصية كل حالة إعاقه .الامر الذي عزز الاتجاه السلبي والنظرة الدونية عند المعلمين والفريق الإداري اتجاه هذه الفئة .اضافة الى حرمان بعض أصناف الإعاقة مثل مرضى التوحد من المشاركة في فترات الاستراحة نظرا لعدم وجود الهياكل التربوية التي تضمن سلامتهم واستبدال كل ما نصت عليه القوانين الوزارية واهداف التربية الخاصة بحضور المرافق -من اهل الطفل المعاق ليزيد الامر سوءا بسبب الاكتظاظ ووجوده قد يعيق عمل المعلم ويشوه صورة الدمج التربوي في غياب الميكانيزم التربوي والتجهيز الأنسب والتكوين المتخصص للمعلم الذي يغني عن كل مرافق وعن كل تكل آخر الا في اطار الاستشارة التربوية المتخصصة .

تاسعا: نظام المرافقة المستجد في المدرسة الجزائرية:

ان ادراج نظام المرافقة للطفل المتمدرس من ذوي الاحتياجات الخاصة امر حتمي فرضته الظروف البيداغوجية والإدارية تبعا لسياسة الدمج التربوي التي تبنتها المنظومة التربوية، وأيضاً بسبب ضعف التكوين المتخصص للمعلم الذي يشرف على القسم المدمج أو المتخصص لهؤلاء التلاميذ. دون ان نتغافل عن مشاكل الاكتظاظ داخل الأقسام وعدم قدرة المعلم على توزيع اهتمامه وتكفله بكلا الفئتين داخل الصف المدمج. وفي هذا الإطار جاءت العديد من المناشير الرسمية الوزارية لكي تحدد الجانب القانوني لدخول هذا المرافق الى الصف الدراسي وتسهيل

مدراء المؤسسات التربوية واساتذتها مهمته ومساعدته على خلق الجو التعليمي لفائدة التلميذ المعني. مع الترخيص له من طرف مديرية النشاط الاجتماعي والتضامن الوطني بحسب الملف الطبي للتلميذ الذي يؤكد اعاقته وعجزه عن الأداء التعليمي بمفرده. ان وجود هذا المرافق جاء لتخطي الحواجز التي تعيق السير العادي للدرس في وجود التلميذ ذو الإعاقة أو الاضطراب السلوكي وفي ذلك تكريس لمبدأ تكافؤ الفرص واعطائه حقه الطبيعي للتعليم والمشاركة الفعلية التعليمية. ولكن لا بد من الإشارة هنا الى ان التلاميذ العاديين سوف يلاحظون وجود هذا- المرافق - الذي قد يصل الى ثلاث أو أربع اشخاص داخل الصف الواحد مم يخلق نوعا من التشتت، التضرر لدى التلاميذ الاسوياء واولياءهم وارهاق كبير للمعلم الذي يتوجب عليه أداء مهنيًا قد يظلم فيه أحد الأطراف.

وعموما يشكل نظام المرافقة البيداغوجية خطوة نحو مساعدة التلميذ المعاق على التواصل والاندماج الاجتماعي مع اقرانه وأيضا تكيفه ضمن المحيط المدرسي الذي تنقصه عديد المرافق البيداغوجية والمتطلبات التعليمية الخاصة بالتلاميذ من ذوي الاحتياجات الخاصة. فسياسة الدمج التربوي تحتاج الى تحضير مسبق وتجهيز قاعدي وتأطير متخصص وكذا ميزانية لتوفير البيئة التعليمية الصحية. فمن خلال معاينة بعض المدارس الابتدائية ذات الأقسام المدمجة والمتخصصة لاحظنا مرافقة الشخص للتلميذ المعاق (عادة الام - أحد الأقارب) تكون في مساعدته على الولوج الى مرافق الحياة المدرسية التالية:

- الدخول الى المدرسة ثم القسم والجلوس والتنقل بين المرافق المختلفة. في حين التربية الخاصة تنص على توفير الأرضية الغير لزجة لتجنب السقوط ومقابض الشد اليدوية الخشبية الصنع (ماسكات جدارية في دورات المياه والاروقة) التي تساعد على المشي أو التنقل ودخول دورات المياه وكذا تغليف الدرجات بمادة الخشب أو السجاد. والحرص على جعل صفوف الدمج التربوي أو القسم الخاص في الطابق الأرضي حماية لهؤلاء التلاميذ من خطر التدافع والاجهاد، للتنقل مع حمل لوازمه التعليمية. الى جانب تعديل المقاعد في الطول والارتفاع ليوفر الراحة اثناء الجلوس عليه طيلة فترات المداومة بالمدرسة وتثبيت منطقة الصدر والكتفين حزام الأمان لتثبيته، وتبطين الكراسي بطبقة اسفنجية تضمن الجلوس الصحي لتقويم فقرات الظهر وغيرها من التجهيزات الأخرى كسيارة الإسعاف التي تكون دائما تحت التصرف والطاقم الطبي والاشراف النفسي الاجتماعي للتدخل عند الضرورة.

- مساعدة التلميذ المعاق على توضيح وشرح المهام التعليمية مثل الكتابة والتدوين والرسم والاجابة على الأسئلة وأيضا المشاركة في اعمال الفوج - في حين توفر تكنولوجيا التعليم العديد

من البرامج الذكية والأنشطة الرقمية التي توفر عليه الجهد وتمنحه التعلم الذاتي عن طريق اللعب والتمرن والمتعة. وكذا استغلال وسائط التعليم التكنولوجي التي تركز على الصوت والصورة والتعامل مع المادة التعليمية بتقنيات متنوعة وعالية الجودة تختزل بذلك عجزه الحركي أو الحسي وحتى الذهني.

- مرافقة التلميذ المعاق في الأداء الرياضي وأنشطة التربية البدنية - غير ان التربية الخاصة تحرص على استقلالية التلميذ في ذلك بحسب قدرته طبعا وتعوده على الاعتماد الذاتي وممارسة التمارين لزيادة لياقته الجسمية والذهنية وفرص التدريب الحركي الذي يساعده على تخطي مخاوفه من بلوغ الإنجاز بمفرده.

- مرافقة التلميذ اثناء فترات الاستراحة وتناول وجبات الغذاء والتدخل عند حدوث أي طارئ. الا ان التربية الخاصة تؤكد على توفير أماكن وتجهيزات متخصصة تمنع عنهم إصابات السقوط أو التسمم أو التدافع. وتوفر لهم التدخل الطبي السريع والأمن.

- مرافقة التلميذ المعاق في ممارسة الأنشطة الترفيهية والرياضية والاستكشافية، وهذا يتناقض تماما مع الهدف الضمني لتلك الأنشطة في تحقيق استقلالية التلميذ وانغماسه الكلي ضمن حلقات التخيم أو الاستكشاف والمنافسة والترفيه، فهو بحاجة الى اثبات ذاته وإدراك قدراته بعيدا عن أي تدخل أو مرافقة الاهل له.

عاشرا: التصور الاستراتيجي للارتقاء بمستوى التكوين القاعدي لمعلمي التربية الخاصة:

نظرا لأهمية الموضوع المعالج ضمن هذه الورقة البحثية، ارتأينا المساهمة في ترقية النشاط التكويني النوعي لفئة المعلمين لذوي الاحتياجات الخاصة وذلك بتقديم نموذج تصور استراتيجي لتكوين المعلم في المراحل التعليمية الابتدائي والمتوسط والثانوي، وللتوضيح أكثر سوف نركز على نموذج تكويني اثناء الخدمة. على اعتبار انه أسلوب تكويني أكثر فعالية وواقعية لأنه يمكن المعلم من التكوين الميداني -الآني مع كل حالة أ وضعية تعليمية في القسم الخاص أو القسم المدمج.

1 أهداف التكوين أثناء الخدمة:

نظرا للأعداد المعتبرة من الكفاءات الجزائرية المتحصلة على شهادة الماستر من كليات العلوم الاجتماعية -قسم التربية الخاصة وعلم النفس المدرسي وعلم الاجتماع التربوية.. فان لهؤلاء المتخرجين خلفية أكاديمية - نظرية لا بأس بها تمكنهم من خوض تجربة التعليم للأقسام

الخاصة، شريطة خضوعهم لتكوين وتدريب عملي يتماشى والاهداف المسطرة من قبل المنظومة التربوية عموما، بدلا من توظيف معلمين من تخصصات أخرى وعليه فان برنامج هذا التكوين يهدف أساسا الى:

- امتصاص البطالة من شريحة الشباب الجزائري المتحصل على دبلوم الماستر في تخصصات تتلاءم وطبيعة العمل المنوط به وفي ذلك تفعيل لدور الجامعة الجزائرية في المساهمة في التنمية الاجتماعية.

- فتح برامج تكوينية على مستوى الدكتوراه بعد الماجستير في التربية الخاصة بالجامعات الجزائرية لإعداد كوادر جامعية متأهلة في التعليم والاستشارة والإدارة المدرسية للعمل ضمن ميدان التربية الخاصة، والاهم من ذلك هو التكوين المتخصص في نوع من الإعاقة مثل الإعاقة الذهنية ومتطلباتها التربوية وغيرها.

وهذا الطرح موجود فعليا منذ سنوات في دول العربية¹³، عديدة مثل كليات من الجامعة المصرية -عين الشمس - وكليات من جامعة الأردنية وجامعة البلقاء التطبيقية وجامعة مؤتة ... التي تفتح فيها كلية التربية برنامج متخصص في التربية الخاصة على مستوى الماجستير لمدة سنتان يتكون من 33 ساعة تتوزع بين مواد اجبارية واختيارية الى جانب البحث التطبيقي الذي يتوج بإعداد رسالة التخرج .ثم فتح برنامج التكوين على مستوى الدكتوراه لهؤلاء الحاصلين على درجة الماجستير للدراسة مدة ثلاث سنوات واطافة اختبار الكفاية المعرفية الذي يحتوي على محاور ومجالات التربية الخاصة ويهدف الى قياس مستوى المعلومات النظرية والتطبيقية لدى المترشح ومن ثم التأهيل للعمل ضمن هذا المجال باحترافية ودقة كبيرة .

-تفادي بعض المشكلات المتعلقة بالنقص في اعداد المعلمين المتخصصين في التربية الخاصة والذي يقابله زيادة ملحوظة في التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة وبمستويات مختلفة من العجز والاعاقة والقصور . وايضا استغلال تلك الكوادر المتخصصة في الاشراف على تكوين معلمي القطاع بدلا من اللجوء الى العمل العشوائي والارتجالي الذي يخلق فجوة نوعية لا تخدم مسؤولية تعليم هذه الشريحة التي تحتاج الى الامن والرعاية والاهتمام المحترف.

2 دراسة أولية لبرنامج التدريب:

ويتم من خلال هذه المرحلة جرد كل الوسائل البيداغوجية والتقنية المتاحة لتكوين المعلمين ميدانيا. فالعمل الميداني والتكوين التطبيقي بحضور عينة من التلاميذ من ذوي الاحتياجات الخاصة يخلق استجابة حقيقية عند المعلم تفرض عليه العمل الجاد والدؤوب لان يكون رائدا في المجال بدل عزوفه وتضميره وانسحابه الضمني من حلقات التكوين ذات الطابع النظري الممل

والغير الجاد. فالمعلم اذ يكون طرفا محوريا في صناعة الفعل التربوي بتفاعل إيجابا مع هذا التغيير ويبدل قصارى جهده لان يكون متميزا في موقف تعليمي ما حرصا منه على خلق كفاية معرفية نوعية تؤثر على مخرجات القطاع في مجال التربية الخاصة وتعطي ثمار الإصلاح التربوي بشكل واضح.

3 التكوين اثناء الخدمة:

يخضع هذا النوع من التكوين الى الثقافة المجتمعية لكل دولة، وخصوصية المجتمع الجزائري لا تخلو من وجود بعض المشاكل المتعلقة برفض تعليم وتطبيق سياسة الدمج التربوي لشريحة ذوي الاحتياجات الخاصة ضمن المنظومة التربوية من قبل بعض أولياء الأمور للتلاميذ الاسوياء حسبما أكدته لنا الجولات الاستطلاعية لبعض المدارس. وهذا يبدو امرا محوريا لدى فلسفة التربية الخاصة الهادفة الى تغيير ذهنية الشعوب نحو الأشخاص المعاقين سواء بالشفقة عليهم وتعجيرهم عن القيام بأبسط الأمور أو بتقريعهم وتعنيفهم الرمزي والعلني واستبعادهم من المشاركة في الحياة الاجتماعية عموما. وعليه لابد على معلم التربية الخاصة ان يكون مستعدا نفسيا ومتقبلا لان يتعامل ويشرف على تعليم وتحمل اصنافا من الأطفال ذوي قدرات متعددة ومتفاوتة وأيضا مراعاة جوانب أخرى منها خلق ثقافة التقبل والاحترام لهذه الفئة عند الأطفال الاسوياء.

4 الاعتماد على أسلوب المحاكاة:

لا شك ان المعلمين اثناء فترة التكوين هم بحاجة الى تفاعل ديناميكي يتماشى والخصائص النوعية التي يتميز بها كل معلم عن الاخر وفقا للسمات الشخصية وحضوره الجسدي والنفسي داخل الصف وأيضا الى ما يمتلكه من قدرات على الابتكار وتجديد الطاقة واستغلال الخبرة والتعامل الاحترافي مع كل حالة على حدي، الى جانب قدرته على تجاوز الفروق الفردية بين تلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة حتى بين أصحاب نوع الإعاقة نفسها. وفي هذا الشأن تعتبر الوسائط التعليمية ذات المنحى المتعدد وسيلة تقنية مكمل لسلطة الاعمال المنوطة بتكون المعلم والتي تسمح له باختيار الأنسب منها. مثل الكتب المرجعية والوسائط التعليمية السمعية البصرية لمختلف برامج العرض الالكتروني التي تسمح بالتعلم والمحاكاة وتبادل المعلومات بين أعضاء الفرق. وتفتح مجال التعرف على برامج التعلم الاحترافي لدى الدول الرائدة في هذا المجال.

5 الاستعداد الذاتي للتكوين:

ان العمل الأكاديمي يتطلب كفاءات شخصية تدعم بالخبرة الميدانية وإلى حد معين من المعلومات الأساسية حول مواضيع متنوعة في المجال التربوي والاحصائي وعلم النفس النمو وعلم الاجتماع التربوية والقياس النفسي. وتجنباً لكل أشكال الاحتراق النفسي الناجم عن التضرر والسخط من العمل مع فئة المعاقين والشعور بالإرهاق وعدم الرغبة في مواصلة العمل مبدئياً، أو دخول أي نوع من التكوين في هذا المجال وحرصاً على فعالية برنامج التكوين يتعين الحرص على اختيار المعلم المناسب منذ البداية.

ولعل نقطة الانطلاق لتحقيق هذه الغاية من التكوين القاعدي لمعلمي التربية الخاصة هو اختيار خرجي الجامعات الجزائرية ممن يملكون الشهادات العليا في التخصصات السابقة الذكر وتعزيز مدرّكاتهم المعرفية ببرنامج أكاديمي منتظم قبل الخدمة أو أثناءها. والهدف من ذلك هو الحصول على الكفاءات التالية:

- خلق الاحتكاك بين المعلمين الجدد- في طور التكوين - وهؤلاء القدامى الغير مؤهلين لتحديث معلوماتهم ومهاراتهم وخلق روح الفريق بين مختلف معلمي الاطوار التعليمية الموجهة للتربية الخاصة دون ان ننسى معلمي التخصصات الأخرى الذين لهم علاقة مباشرة وملازمة مثل اخصائي الرعاية النفسية والاجتماعية والعمل الطبي والعلاجي.
- جرد واحتساب مختلف المستلزمات البيداغوجية اللازم توفيرها اثناء التكوين وبعده لهؤلاء المعلمين منها غرف المصادر وتفاصيل الاستشارة التربوية ومختلف التجهيزات اللازمة والمتطورة التي تناسب التلاميذ حسب نوع وشدة اعاقاتهم .وبالتالي التمرن على استخدامها والتعود على ممارسة التعليم باستعمال هذا النوع من الوسائل التعليمية المتخصصة لذوي الاحتياجات الخاصة ناهيك عن احتراف النشاطات اللاصفية والاعمال التربوية الأخرى التي تجعل من المعلم قادراً على تحمل الضغوطات وادراك نقاط الضعف والقوة لدى التلاميذ ومن ثم الانتقال الى مستوى الابتكار والتحفيز والالتزان الانفعالي والنضج السلوكي.

خاتمة:

ان البحث في ميدان التربية الخاصة وتطوير برامج التعليم المقدمة لفئة ذوي الاحتياجات الخاصة وكذا برامج تكوين المعلمين واعادتهم النفسي والبيداغوجي والمعرفي اصبح اليوم ضرورة لا يجب ان نغفل عليها ذلك ان الطفل المعاق يعد موردا بشريا له كامل الحقوق في التعليم والتكيف الاجتماعي والاندماج ضمن مختلف النشاطات التعليمية والمهنية والترفيهية، ومن ناحية أخرى على اعتبار ان المعلم ركيزة أي اصلاح تربوي ومحور كل الممارسات التربوية التي من شأنها إنجاح عمليات الدمج والحصول على نوعية في مخرجات صناعة الفعل التربوي في الجزائر .

ولعل نقطة الانطلاق في الوصول الى ذلك هو تغيير ذهنية المعلم في التعامل مع هؤلاء التلاميذ وتقبله لفكرة التكوين من اجل إنجاح عمليات تعليمهم كغيرهم من الأطفال الاسوياء وبالتالي زرع فكرة التقبل الاجتماعي في الأوساط الاجتماعية بم في ذلك أولياء الأمور الراضين لفكرة الدمج في العديد من المدارس وعدم الاعتماد على نظام المرافقة الذي قد يعرقل تحسين هذه الصورة ولا يحقق مبادئ الاستقلالية في التعلم للطفل المعاق بشكل أو باخر. فالشروع في تطبيق سياسة الدمج وفتح الأقسام الخاصة وترك المجال للصدفة والعمل العشوائي الغير مدروس والتسرع في اتخاذ القرارات المصيرية بشأن هذه الفئة الهشة يعتبر مجازفة قد تؤدي الى عواقب غير محمودة لكلا الفئتين. فالتربية الخاصة تحرس على تهيئة البيئة التعليمية واعداد المعلم الكفو ذو التكوين الجيد في مجال التخصص الذي يمكنه من التعامل مع هذه الفئة على أحسن صورة ومن ثم نجاح الادماج وسياسة الإصلاح التربوي واقعا. وفيه يلي جملة من التوصيات:

- عدم جعل المعلم اخر من يعلم بموضوع الإصلاح التربوي وتطبيق سياسات الدمج، فإشراكه في ذلك وبالأخص في صياغة البرامج التكوينية يجعله أكثر تقبلا للأمر واحتكاكا مع الوضع الذي يحتم إعطاء الأهمية للمعلم بحسب الاحتياجات القاعدية وبالتالي ضمان التجاوب والشعور بالمسؤولية اتجاه التكوين.

- الاعتماد على تكنولوجيا التعليم في بناء برامج التكوين للأساتذة والمعلمين في كل الاطوار تجنبنا لعنصر الملل واللامبالاة والنفور.

- الاهتمام بالجانب التكويني للمعلمين لذوي الاحتياجات الخاصة وفق الابعاد النفسية للمعلم والتربية للمتعلّم المعاق والاخذ بعين الاعتبار جوانب التشريع المدرسي والقوانين التوجيهية للتربية وغيرها من المحتويات التي تنمي الجانب التكويني للمعلم.

- ادراج خريجي الجامعات الجزائرية ذوي التخصصات التربوية والتربية الخاصة في برنامج التاطير البيداغوجي للتلاميذ المعاقين وفتح برامج التكوين في ذات التخصص على مستوى الدكتوراه والماستر للاستفادة من الكوادر الجزائرية.

-الاهتمام بتكوين الأساتذة وفق البرنامج الميداني، لأنه الواقع التكويني يكشف عن المعطيات بشكل حقيقي سواء للمعلم أو للتلاميذ المعاقين ولن يكون ذلك الا بالتكوين اثناء الخدمة لتدارك النقائص وتفعيل الخدمات واشراك النشاطات التعليمية المتخصصة بصورة آنية ودقيقة.

قائمة المراجع:

1. علي نزار، يمينه غربي، 2002، التكنولوجيا المستوردة وتنمية الثقافة العمالية بالمؤسسة الصناعية. مخبر علم الاجتماع الاتصال للبحث، جامعة منتوري، قسنطينة، ص16.
2. منشور وزاري مشترك يتضمن تذكيرا بالتدابير والترتيبات المتعلقة بتمدرس الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، سبتمبر 2019، ص6.
3. جمال الخطيب، 2008، التربية الخاصة المعاصرة قضايا وتوجهات، ص22.
4. غسان عبد الحي أبو الفخر، 2003، التربية الخاصة للأطفال المعاقين، منشورات جامعة دمشق، ط2، ص65.
- 5 - <http://Scribd.com/document/an-American-e-book-03-2019>
- ادم عبد الرحيم جبلي رابح، اعداد معلم التربية الخاصة في ضوء معايير الجودة
- 6 - ليلي كرم الدين، الأنشطة العلمية لتعليم المفاهيم للأطفال ما قبل المدرسة وذوي الاحتياجات الخاصة، دار الفكر العربي، القاهرة، ص 23.
- 7 - فضل الدين مصطفى، 2018/2019، فعالية التكوين اثناء الخدمة لدى أساتذة التعليم الابتدائي في ظل الإصلاحات الجديدة. جامعة أدرار، قسم علم النفس المدرسي، رسالة ماستر غير مشورة، ص 24
- 8 - رابح تركي، 1996، أصول التربية والتعليم، بيروت، المكتبة العمومية، ص467.
- 9 - الأحمد خالد طه، 2005 تكوين المعلمين من الاعداد الى التدريب الامارات العربية المتحدة. دار الكتاب الجامعي، ط1، ص207.
- 10 - الماحي زبيدة، مكي المهدي، 2020، الأطفال المتمدرسون من ذوي الاحتياجات الخاصة بالجزائر بين الواقع والتطلعات. مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية العدد 1، المجلد 8 مارس 2020، ص-ص 198-214.
- 11 - المنشور الإطار 2039 / 05 الصادر بتاريخ 13-3-2005 اصلاح نظام التقويم التربوي عن وزارة التربية الوطنية.
- 12 - رزاق محمد نبيل، 2008، إشكالية الاتصال لدى المعوق. دواير انفو للنشر والتوزيع، 2018، ص85.
- 13 - خولة احمد يحيى، 2008، برامج تكوين معلمي التربية الخاصة، الجامعة الأردنية، مجلة تنمية الموارد البشرية، العدد 04، ص67.